جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

السنة الجامعية: 2024 - 2025
المستوى: السنة الثانية ليسانس
المدة: 1.5 ساعة

يوم : 2025/05/15

امتحان الدورة العادية للسداسي الرابع في مقياس أخلاقيات الأعمال

أجب على الأسئلة التالية:

السؤال الأول: (6نقاط)

- هل يمكن ترسيخ مبادئ أخلاقيات الأعمال ومواجهة الفساد الاداري؟ كيف يمكن ذلك؟

السؤال الثاني: (3.5نقاط)

- ما المقصود بمدونة أخلاقيات المهنة؟
- ماهي فوائد المدونات الأخلاقية؟ مع الشرح

السؤال الثالث: (7 نقاط)

- أذكر أهم المظاهر التي يقوم عليها الفساد؟

السؤال الرابع: (3.5 نقاط)

- للفساد الإداري أشكال عديدة، أذكرها مع الشرح؟

بالتوفيق إن شاء الله

يوم : 2025/05/15

الإجابة النموذجية لإمتحان الدورة العادية للسداسي الرابع في مقياس أخلاقيات الأعمال

السؤال الأول: (6نقاط كل عنصر 0.5 نقطة) ؟ نعم يكمن ذلك من خلال:

1.إعداد برامج تدريبية في مجالات أخلاقيات الوظيفية العامة وحسب القطاعات وإلزام الموظفين العاميين بها، بما يؤدي إلى خلق الاهتمامات وإيجاد الخبرات اللازمة للارتقاء بالوظيفة العامة والحد من أسباب ومظاهر الفساد.

2.إيجاد حوافز خاصة بأخلاقيات الوظيفة العامة على مستوى المؤسسات القطاع العام كله وعلى مستوى الأفراد في كل مؤسسة حكومية.

3.حشد السياسات الملائمة لاجتثاث الفساد السياس ي والإداري بوصفه ظاهرة مدمرة لعملية التنمية الاقتصادية والسياسة، وذلك بإصدار مجموعة من المبادئ والقيم التوجيهية من أجل الاستقامة في الوظيفة والارتقاء بها من حيث السمعة والنزاهة والجدارة.

4.التدوير الوظيفي للمسؤولين الحكوميين بين فترة وأخرى، لأن إبقاء المسؤول الإداري فترة طويلة في الموقع نفسه يتسبب في تفش ي الفساد، لاسيما في المفاصل الرئيسة في الإدارة العامة كالجمارك ومديريات الشؤون المالية والمشتريات والمصالح العقارية والمؤسسات والشركات العامة.

5.رفع مستوى أجور ورواتب العاملين في الدولة، وإذا ما إستمر مستوى الدخل على نفس المستوى على عدد من السنين، فإن الإدارات العامة ستخسر كوادرها المؤهلة والمدربة إلى القطاع الخاص، وسيبقي في الإدارة العامة الموظفين غير الأكفاء مما يؤدي إلى تراجع الانتاجية وتكريس الروتين واستنبات الفساد.

6.تغليظ العقوبات الرادعة لمرتكبي الفساد من الموظفين الحكوميين وموظفي القطاع الخاص والتشدد في تطبيق أحكام القانون بحق المخلين بالنظام العام.

7.تحديث القوانين والتحقق من دقة القرارات الإدارية وتطوير منظومة المساءلة لتحسين الخدمات الحكومية والحد من ممارسات الفساد.

8.التقييم لمجالات الفساد في كل المؤسسات العامة وتفعيل دور الأجهزة الرقابية في الإدارات كافة وتكثيف نشاطها وتخويلها بصلاحيات واسعة من أجل محاسبة المقصرين والمهملين، وملاحقة مرتكبي الفساد.

9.سن تشريعات تلزم الموظفين بمراعاة أخلاقيات الوظيفة العامة ومتطلباتها.

10.تنمية الرقابة الذاتية: فالموظف الناجح هو الذي يراقب الله تعالى قبل أن يراقبه المسؤول، وهو الذي يراعي المصلحة الوطنية قبل المصلحة الشخصية، فإذا تكوَّن هذا المفهوم في نفس الموظف فسوف ينجح وتنجح المؤسسة بلا شكّ.

11.وضع الأنظمة الدقيقة التي تمنع الاجتهادات الفردية الخاطئة: لأن الممارسات غير السوية تنتج أحيان ا من ضعف النظام أو عدم وضوحه، ويمكن للمؤسسة أن تخصص مكتب ا خاص ا للاهتمام بأخلاق العمل، يقوم عليه مجموعة من الموظفين، ولهذا الجهاز رقم هاتف خاص ساخن للتبليغ عن أي خلل في الأخلاق.

12.القدوة الحسنة: إذا نظر العاملون إلى المدير وهو لا يلتزم بأخلاق العمل، فهم كذلك من باب أولى.

13.تصحيح الفهم الديني والوطني للوظيفة: إذا اقتنع العامل بأن العمل عبادة، وأن العمل وسيلة للتنمية الوطنية وازدهار الوطن وتحسين مستوى الدخل زاد لديه الالتزام بأخلاق الوظيفة.

14.محاسبة المسؤولين والموظفين: للتأكد من تطبيق النظام، وهو ما يعرف بالأجهزة الرقابية التي تشرف على تطبيق النظام.

السؤال الثاني: (3.5نقاط)

تعريف مدونة أخلاقيات المهنة: هي القيم والمبادئ ذات العلاقة، والتي توضح ما هو مرغوب، وما هو غير مرغوب، كما تتضمن مجموعة قواعد أخلاقية تساعد على التعامل مع المشكلات الأخلاقية التي تواجه المؤسسة في حياتها اليومية." نقطة

فوائد مدونة اخلاقيات المهنة: وهي: 0.5 نقطة لكل عنصر

1-تطوير مهنة الإدارة من خلال ما تقدمه من قواعد تساعد العمل الإداري في حماية سمعة مهنة لإدارة ومكانتها وأسس الدخول فيها؛

2-تنمية الاهتمام وتحقيق الموازنة بين الجوانب والمشكلات الأخلاقية والجوانب المادية؛

-3 إيجاد التجانس والتوافق الأخلاقي في العمل الإداري وفي جميع مستويات لتنظيمية؛

4-تحصين الموارد البشرية من مخاطر الضغوط من الادارات العليا والتي تدفعهم إلى تجاوزات خلاقية؛

5-تنمية الإحساس لدى الموارد البشرية بأهمية المعايير والقيم الأخلاقية التي تصب في إتجاه تعزيز السلوك ورفع الأداء.

السؤال الثالث: (7 نقاط 0.5 نقطة لكل عنصر) **المظاهر التي يقوم عليها الفساد؟**

مظاهر أو الآليات التي يقوم عليها الفساد ملخصة فيما يلي :

1-الرشوة والسرقة والاختلاس والتزوير؛

2-تقاضي العمولات وقبول الهدايا والإكراميات؛

3-التلاعب بمحتويات الملفات في الجهات الرسمية وبالأختام الرسمية وبيع الوظائف والترقيات؛

4-الابتزاز واستغلال النفوذ؛

5-الحصول على قروض من الجهات عامة؛

6-استثمار موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة؛

7-بيع الطوابع الخاصة برسوم الخدمات والتأمر ببيع بعض الأوراق الرسمية؛

8-المساعدة في التهرب من الضرائب والتزوير في التقديرات الضريبية؛

9-التلاعب بتحرير المخالفات النظامية وانتهاك اللوائح والأنظمة والتأمر مع غاسلي الأموال؛

10-التدخل في أعمال السلطة القضائية.

11-الاستغلال غير المشروع من قبل الموظف للصلاحيات الإدارية أو المنصب الحكومي المخول له وفق القانون.

12-إستغلال الفساد الحكومي أو الإداري من قبل القطاع الخاص كتسليم مشاريع إقتصادية لشركات معينة خارج إطار المناقصات.

13-المخالفة للقوانين واللوائح والقيم والأخلاق.

14-السرية التامة في ممارسة الفساد وبطريقة غير مباشرة والاعتماد على التحايل والخديعة في التعامل. -15الروتين في عمل دوائر الدولة ووضع العراقيل في طريق مصالح المواطنين والتقاعس عن اداء الواجب,

السؤال الرابع: (3.5 نقاط) **أشكال الفساد الإداري وهي:**

1-الفساد من حيث الحجم: حسب هذا المعيار يمكن أن نفرق بين : 1 نقطة

1-أ- الفساد الصغير: وهو فساد في درجات وظيفية دنيا من طرف شخص واحد دون تنسيق مع الأخرين.

1-ب- الفساد الكبير: المنتشر بين كبار المسؤولين في الدرجات العليا من المسؤولية وهو أخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة، فهو الفساد المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات، وتجارة السلاح، والتوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسية.

2-الفساد من حيث مدى الإنتشار: نجد حسب هذا المعيار نوعان هما: 1 نقطة

2-أ- الفساد الدولي: وهو الذي يتعدى حدود الدول وحتى القارات تحت تأثير العولمة والإنفتاح العالمي، لذا يكون هذا الفساد أخطبوطيا يمس كيانات الدول وإقتصادياتها على مدى واسع وهو الأخطر لصعوبة حصره وتحديد أطرافه.

2-ب- الفساد المحلي: وهو الذي ينتشر داخل حدود البلد.

3-الفساد من حيث المظهر: هنا يمكن أن نميز أكثر من نوع كما يأتي ذكره .1.5 نقطة

3-أ- الفساد السياسي: ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة، وهناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية، وبين الدول التي يكون فيها الحكم دكتاتوري ا، وتتمثل مظاهره في: فقدان الديمقراطية وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفش ي المحسوبية.

3-ب- الفساد المالي: يشمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها)خاصة البنوك(، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المختصة بفحص ومراقبة الحسابات والاموال، ويمكن ملاحظة مظاهره في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراض ي والمحاباة وتفش ي المحسوبية.

بالتوفيق إن شاء الله